



أول مشروع شراكة بين القطاعين.. وأول شركة لتوليد الطاقة ندرج بسوق الأسهم

## إدراج «شمال الزور الأولى» بالسوق الأول للبورصة 16 الجاري



بدور مستشار الإدراج، وبقيادة التحالف الاستشاري الذي قام بتنفيذ عملية توزيع الأسهم على المواطنين لأول شركة كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه.

### اكتتاب المواطنين

ويأتي الإدراج مكمل لنجاح عملية توزيع 50٪ من أسهم رأس مال الشركة على المواطنين الكويتيين عبر اكتتاب عام جرى في الربع الأخير من عام 2019 والذي شهد إقبالا كبيرا حيث تمت تغطيته بمعدل 127/1، وشارك فيه أكثر من 127 ألف مواطنا. يذكر أن النسبة المتبقية من رأسمال الشركة والبالغة 50٪، موزعة بين جهات تابعة للدولة والقطاع الخاص، حيث تمتلك الدولة حصة قدرها 10٪ (ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار بنسبة 5٪ والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة 5٪) ويملك الشريك الاستراتيجي نسبة 40٪ ممثلا بتحالف مكون من كل من شركة «انجي» الفرنسية، وشركة «سوميتومو كوربوريشن» اليابانية وشركة عبدالله حمد الصقر وإخوانه.

الجدير بالذكر، أن شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه بدأت أعمالها التشغيلية في نوفمبر 2016، وهي أول شركة تأسست بموجب أحكام القانون رقم 39 لسنة 2010، وتنفذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، ويتم توفير كافة المياه المحلاة والكهرباء للمواطنين والمقيمين في الكويت من خلال شبكة الطاقة والمياه الوطنية التي تشغلها وزارة الكهرباء والماء وفق اتفاقية شراء الطاقة والمياه لمدة 40 عاما.

أعلنت شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه، عن حصولها على موافقة بورصة الكويت لإدراج أسهمها في السوق الأول، اعتبارا من يوم الأحد الموافق 16 أغسطس 2020، وبذلك ستصبح أول شركة لتوليد الطاقة وتحلية المياه وأول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص يتم إدراجها في بورصة الكويت.

وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس الإدارة في شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه، م.حسام الرومي: «يسعدنا أن نعلن عن هذه الخطوة التاريخية في قطاع الطاقة وتحلية المياه في الكويت وفي أسواق المال في المنطقة، حيث إن إدراج الشركة في بورصة الكويت يزيد من تنوع السوق ويضيف إلى جاذبيته للمستثمر المحلي، والإقليمي، والدولي، وهو مثال حي على قدرة القطاع الخاص على تولي زمام المبادرة في تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية، ومن هنا أود أن أشكر جميع مساهمي الشركة، المؤسسين والمواطنين، على ثقتهم بالشركة وأعمالها وجودة إدارتها».

قال الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار (مستشار الإدراج)، فيصل الحمد: «لقد أتاح مشروع شمال الزور الأولى للطاقة والمياه فرصة استثنائية للمواطنين للاستثمار في مشاريع البنية التحتية بالكويت، وذلك ليس لكونها تعمل بقطاع المنافع فحسب، بل لأن إيراداتها المستقبلية مستقرة (كما أشار تقرير عملية التوزيع المعلن) ومرتبطة باتفاقية توليد الطاقة وشراء المياه طويلة الأمد، التي تم توقيعها بين شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ووزارة الكهرباء والماء».

وأعرب الحمد عن فخره بأن تكون شركة الوطني للاستثمار جزءا من هذا المشروع التنموي الاقتصادي الضخم، بقيامها

عبارة عن فواتير غير مسددة للرعاية الطبية لمواطنين كويتيين.. والمؤسسات الصحية أمضت سنوات في محاولة تحصيلها

## «واشنطن بوست»: المستشفيات الأميركية تطالب الكويت بـ 700 مليون دولار.. و«الخارجية» تتدخل لتحصيلها

للمستشفيات في كل الولايات المتحدة.

من جانبها، قالت وزارة الخارجية الأميركية في بيان إنها «أثارت هذه القضية مع الحكومة الكويتية وتعمل على إيجاد حل». وقال مدير التعاونية الدولية للمرضى جاريث فاوولر إن المبلغ المطالب به هو 677 مليون دولار يمثل «تقديرا متحفظا» للدين المستحق على الكويت، وربما لا يشمل رسوم الأطباء أو الخدمات الإضافية لبعض المراكز الطبية. وقال إن هناك أكثر من 183 ألف دولار مستحقة منذ عام 2017، ومبلغ 172,8 مليون دولار مستحقة من عام 2018 ومبلغ 414,9 مليون دولار من عام 2019 وأخيرا مبلغ 89,4 مليون دولار حتى هذا الوقت من عام 2020. وقال فاوولر إن مستشفيات ماساتشوستس تتولى قيادة جهود استرداد هذه الأموال التي تدن لها الكويت بحوالي ربع المبلغ الإجمالي.



محمد عيسى

قالت صحيفة واشنطن بوست إن الحكومة الكويتية مطالبة من بعض المستشفيات الكبرى في الولايات المتحدة بنحو 700 مليون دولار من الفواتير غير المسددة للرعاية الطبية المتسورة المقدمة للمواطنين الكويتيين، وهي ديون أمضت المؤسسات الصحية سنوات في محاولة لتحصيلها.

وأضافت الصحيفة أن المراكز الطبية البالغ عددها 45 مؤسسة ومستشفى، والتي تشمل مستشفى ماساتشوستس العام في بوسطن، وإم دي أندرسون في هيوستن وغيرها، حاولت بمفردها ومن خلال وزارة الخارجية لاسترداد المدفوعات الخاصة بالعلاجات المتخصصة في السرطان والقلب، والأطفال، والرعاية الصحية الأخرى المقدمة لآلاف الأشخاص من الكويت.

دفاعي لتحصيل الدين المترتب على الكويت. وقد خاطبت التعاونية الأميركية لبرامج المرضى الدوليين وزراء الصحة والمالية والخارجية الكويتيين في 11 يونيو بكتاب، جاء فيه أن أعضاء التعاونية قدموا الرعاية الصحية بحسن نية استنادا إلى ضمان حكومتكم للسداد، وهم الآن يتوقعون منكم المبادرة لسداد هذه

ومضت «الواشنطن بوست» إلى القول، إن هذه المؤسسات الصحية وحدت جهودها في يونيو الماضي، للسعي لاسترداد الديون البالغة 677,4 مليون دولار، كما لجأت في الشهر التالي للاستعانة بأحد أعضاء الكونغرس لإدخال تعديل تحت مسمى «إحساس الكونغرس»، والذي يفوض بتشريع إجراء

دفاعي لتحصيل الدين المترتب على الكويت. وقد خاطبت التعاونية الأميركية لبرامج المرضى الدوليين وزراء الصحة والمالية والخارجية الكويتيين في 11 يونيو بكتاب، جاء فيه أن أعضاء التعاونية قدموا الرعاية الصحية بحسن نية استنادا إلى ضمان حكومتكم للسداد، وهم الآن يتوقعون منكم المبادرة لسداد هذه

«الصحة» خاطبت «المالية» لاعتماد 350 مليون دينار إضافية لتسديد المطالبات المتراكمة.. لكنها لم تجد الرد

## الاعتمادات المالية المخصصة للعلاج بالخارج.. «غير كافية»

تخطت 200 مليون دينار، مشيرة إلى أن كثيرا من المستشفيات هناك رفضت كتب الضمان المالي الصادرة عن طريق المكتب وطلبت إما الدفع المسبق أو تعهد المريض بدفع تكاليف علاجه على نفقته الخاصة. أما المكتب الصحي في لندن، فقالت المصادر إن مديونية الجهات العلاجية التي تطلب من المكتب تسديدها تعادل 60 مليون دينار حسب آخر تقرير في أبريل الماضي، حيث طالبت المستشفيات هناك بسداد المديونيات نظرا للظروف الصعبة التي تمر بها المستشفيات في ظل أزمة «كورونا».

الوزارة لم تجد الرد. وأكدت المصادر أن بعض المستشفيات والمراكز العلاجية بالخارج قامت بالتهديد باتخاذ إجراءات قانونية حال عدم السداد، خاصة في ظل ازدياد سوء الأوضاع بعد جائحة كورونا، حيث أصبح الوضع المالي لتلك المستشفيات سيئا لدرجة أنها اتخذت عددا من الإجراءات منها التوقف عن تحديد مواعيد علاج لمرضى جدد أو استقبال أي مريض كويتي اعتبارا من الأول من أبريل الماضي.

ونكرت المصادر أن مطالبات الجهات العلاجية للمكتب الصحي بواشنطن

بالخارج إلى عدم استقبال المرضى المبتعثين، وفي بعض الأحيان اللجوء إلى طرد المرضى المتواجدين داخل هذه المستشفيات والمراكز العلاجية، مما يؤدي لذلك لتعرض حياة بعض المرضى إلى الخطر. ولفتت المصادر إلى أن قيمة جميع الفواتير المطلوبة لعدد من المكاتب الصحية بلغت ما يقارب 350 مليون دينار حتى نهاية مارس الماضي، وأشارت إلى أن وزارة الصحة خاطبت وزارة المالية لاعتماد مبلغ 350 مليون دينار كمعتمدا إضافي لتسديد المطالبات المتراكمة لدى المكاتب الصحية، إلا أن

أكدت مصادر لـ «الأنباء» أن الاعتمادات المالية المخصصة لعلاج بالخارج مقارنة بعدد المرضى المبتعثين «غير كافية»، مع العلم أن وزارة الصحة تقدم سنويا بطلب تخصيص مبلغ بمشروع ميزانيتها بما يقارب 600 مليون دينار سنويا، إلا أن وزارة المالية ترصد مبلغ أقل من طلب وزارة الصحة، مما يؤدي إلى تراكم ديون فواتير علاج المرضى الخاصة بالمستشفيات والمراكز وبينت المصادر أن عدم دفع الفواتير أدى إلى لجوء العديد من المستشفيات



# AZKARRA الجديدة كلياً.. الآن في الكويت للتكنولوجيا والرحابة مفهوم جديد

48V EMS

4WD

السعر ابتداءً من د.ك.

## 5,750

3 سنوات صيانة

15 سنة كفالة

Health protection car  
مزودة بفلتر هواء للمكيف CN95



نظام المحافظة على المسار



نظام التحكم الذكي في السرعة



فتحة تكييف للمقاعد الخلفية



باب خلفي يعمل كهربائياً



شاشة 12.3" عالية الوضوح تعمل باللمس مع كاميرا بزوايا 360 درجة



جلد فاخر Nappa

1832222

www.geely.com.kw

علي الغانم وأولاده للسيارات  
Ali Alghanim & Sons Automotive